اتجاهات السكان نحو ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية

"دراسة ميدانية على محافظة الفيوم"

د. ايمان محمود عبد المولى هيكل*

Dr.emaan28@gmail.com

ملخص

تُعتبر مدينة الفيوم مثالاً حياً يبرز الزحف العمراني على الأراضي الزراعية حيث شهدت المدينة توسعاً عمرانياً كبيراً وبخاصة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة بالجزء الغربي والشمالي الغربي والجنوبي من المدينة وتشير الدراسات إلى أن المناطق العمرانية توسعت بنسبة ما يقرب عن ٤٠% من نسبة الاراضي الزراعية لمدينة الفيوم، ومن هنا جاءت فكرة البحث"اتجاهات السكان نحو ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، ومدى تأثير الضبط الاجتماعي في إهدار الاراضي الزراعية ،وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي واستخدمت الملاحظة واستمارة المقابلة، وأقترحت الباحثة مجموعة من الفروض والتساؤلات للوصول الى نتائج الدراسة والتي أكدت وجود علاقة قوية بين تدهور الأراضي الزراعية وبين العوامل البشرية والاقتصادية والاجتماعية ، مثل: قلة المردود المادي، وارتفاع تكاليف الأراضي الزراعية، وضعف الخبرة والإدارة في المجال الزراعية ، ولمواجهة مشكلة إهدار الاراضي الزراعية نتيجة ضعف الضبط الاجتماعي والزحف العمراني ونظراً لخطورة المشكلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والديموجرافية توصل البحث لعدة توصيات قد تساعد الجهات المسئولة في الحد من تلك الظاهرة.

مقدمة

يُعتبر الزحف العمراني على الأرض الزراعية ظاهرة عالمية، مرتبطة بالزيادة السكانية، وهو نمط طبيعي للتمدد المنخفض الكثافة في مناطق المدن الكبيرة،

* مدرس بقسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة أسيوط

وبشكل رئيسي حول المناطق الزراعية ، فقد تعرضت الأراضي الزراعية في محافظة الفيوم للعديد من مظاهر التدهور ما بين رقعة زراعية محدودة، تزداد ضيقاً في ظل النمو السكاني والزحف العمراني المتزايدين، وما بين حيازات زراعية مفتتة ومبعثرة وأوضاع حيازيه غير مستقرة ، وما بين تصارع بين الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية على الأرض، وآثار ذلك المتعددة، وما بين صور عديدة أخرى لتدهور الأراضي الزراعية في ظل الاختلال بين المدخلات والمخرجات الزراعية وسوء الاستغلال الذي تشهده الأراضي، فبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، وما نجم عنها من الانفلات الامني وغياب الضبط بشقية الاجتماعي والامني استغل سكان المدن والقرى الواقعة على جانبي الطرق الإقليمية السريعة والداخلية اعتداءً عمرانياً وزحفاً متسارعاً على حساب الاراضي الزراعية، وقاموا بالبناء العشوائي.

ومن هنا تكمن أهمية المشكلة التي تعيشها مصر مؤخرا في ظل تسابق الحكومة والسكان على مزيد من إهدار الأراضي الزراعية الخصبة دون استراتيجية واضحة وحاسمة للحماية والحفاظ على الاراضي الزراعية مما كان له اثر اجتماعي واقتصادي واضح على ابناء المحافظة . وتناولت الدراسة أثر الضبط الاجتماعي وعلاقته بالتغيرات في مساحة الأرض الزراعية، وتحليل اتجاهات الزحف العمراني وأشكاله وأسبابه وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية بعد ثورة ٢٥ يناير لمدينة الفيوم كنموذج.

أولاً : الاجراءات المنهجية

مشكلة الدراسة : وتتمثل في اهتمام الباحثة بدراسة اتجاهات فئات من المجتمع نحو ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بشكل عام، وبعد ثورة ٢٥ يناير

٢٠١١م بشكل خاص، بالإضافة الى مدى تأثير الضبط الاجتماعي على إهدار الاراضي الزراعية المتمثلة في الانفلات والزحف العمراني على الاراضي الزراعية ..وما نجم عنه من المشاكل ، والى اي مدى تتناقص مساحة الأرض الزراعية أمام التوسع العمراني المتزايد بسبب غياب الضبط الاجتماعي بشقيه الرسمي وغير الرسمي والانفلات الامني بعد ثورة ٢٥ يناير.

اهداف الدراسة

- التعرف على مدي اتجاهات الناس للمباني والزحف على الاراضي الزراعية.
- إلقاء الضوء على الابعاد الاجتماعية والتغيرات الناجمة عن غياب الضبط الاجتماعي مما ادى الى اهدار الاراضي الزراعية فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.
- التعرف مدى اختلاف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، بناء على العديد من المتغيرات مثل محل الاقامة ، السن ، الجنس ، والتعليم.
- القاء الضوء على أهم المشكلات الناتجة عن غياب الضبط الاجتماعي وما نجم عنه من إهدار للأراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني .

خطة ومنهجية الدراسة: وللوصول الى الأهداف المذكورة ارتكزت الدراسة على عدة محاور:

- المحور الاول: ويشمل الاطار النظري ودراسة واقع الحال في منطقة الدراسة بإتباع المنهج الوصفي ودراسة الحالة في تحديد حجم الانفلات العمراني على الاراضي الزراعية في محافظة الفيوم بعد ثورة ٢٥ يناير.

•المحور الثاني : ويضم الجانب التحليلي بهدف القاء الضوء على الامكانيات المتوفرة للخروج من ذلك المأزق كالاتجاه الى الظهير الصحراوي ..واتجاهات التطور العمراني المستقبلي كمدينة دمو ومدينة الفيوم الجديدة ..وغيرها من المناطق المستحدثة

•المحور الثالث: التعرف على الاتجاهات الاجتماعية لدى افراد المجتمع نحو ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، وذلك من خلال الدراسة الميدانية بناءاً على العديد من المتغيرات مثل محل الاقامة ، السن ، الجنس ، مستوى التعليم.

المنهج المستخدم:المنهج الوصفي المقارن، ويمكن القول بأن هذا المنهج يعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية ، واستخدمت الباحثة استمارات الاستبيان ، والملاحظة ، المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين .

أهمية الدراسة : ينصب اهتمام الباحثة على محاولة تعمق وفهم طبيعة الانفلات والزحف العمراني الناتج عن اهدار الاراضي الزراعية، والمباني الجديدة التي أقيمت في ظل الانفلات الأمني وغياب الضبط الاجتماعي بعد ثورة ٢٥ يناير والعمل على توضيح وإظهار أسباب ودوافع ظهورها ، وبيان ما ينطوي عليه من أبعاد اجتماعية ، ومحاولة التوصل إلى حلول تسهم في وقف نزيف إهدار الاراضي الزراعية والتي تعد بمثابة الأمن الغذائي القومي .

فروض الدراسة: الأول وصيغته: "تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة غياب الضبط الاجتماعي واهدار الاراضي الزراعية بمدينة الفيوم، باختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر).

الفرض الثاني ويتمثل في: "تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة غياب الضبط الاجتماعي واهدار الاراضي الزراعية بمدينة الفيوم، باختلاف متغير الجنس .

الفرض الثالث وصيغته: تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة غياب الضبط الاجتماعي واهدار الاراضي الزراعية بمدينة الفيوم، باختلاف متغير السن (صغار السن – متوسطي السن – كبار السن).

الفرض الرابع ويتمثل في: تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة غياب الضبط الاجتماعي واهدار الاراضي الزراعية بمدينة الفيوم، باختلاف متغير مستوى التعليم (أدنى – متوسط . أعلى)؟.

الاطار النظري

الموقع والمساحة والسكان بمحافظة الفيوم:

الموقع : تقع محافظة الفيوم في الصحراء الغربية في الجنوب الغربي من محافظة القاهرة وعلى مسافة٩٢كم منها وهي محاطة بالصحراء من كل جانب ماعدا الجنوب الشرقى حيث تتصل بمحافظة بني سويف تقع مدينة الفيوم فى قلب مصر بين الدلتا والصعيد جنوب غرب القاهرة بمسافة مائة كيلو متر وهى إحدى الواحات الموجودة بالجمهورية وتعتبر صوره مصغره لمصر حيث يمثل بحر يوسف نيلها ودلتاها وتمثل بحيرة قارون شمالها الساحلي .. وتعتبر الفيوم من أهم المناطق السياحيه فى مصر حيث تتجمع فيها كل عناصر الجذب السياحى حيث تمتاز بجمال الطبيعه وجوها المعتدل طول العام ، وقد ظهرت فيها حضارات ماقبل التاريخ والتى تركت بصمتها الخالده من خلال الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية والإسلامية وتبلغ مساحتها ٦٠٦٨.٧٠

كيلومتر مربع وتضم ستة مراكز إداريه هى (الفيوم – سنورس – إطسا – طاميه – أبشواى – يوسف الصديق).

السكان : قدر عدد سكان الفيوم بحوالي ٢.٧ مليون نسمة ويتركز حوالي ربع عدد سكان المحافظة في مدينة الفيوم حيث يبلغ تعدادها ٥٦٦,١٦٤ نسمه ويحتل مركز ابشواى العدد الأكبر بين مراكز المحافظة من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانه ٧٦٤,٤٥٠ نسمة أي بنسبة ٥ر٢٢% من مجموع السكان يليه مركز إطسا ٢٨٠,٣٩٣ نسمه بنسبة ١٩%، وتحتل سنورس المركز الثالث من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها ٦٧٢,٣٣٢ نسمه بنسبة ١٦.٧% ويأتي مركز الفيوم في المركز الرابع حيث يسكنه ٢٠٠,٣٠٥ نسمة بنسبة ١٥% فمدينة الفيوم ٩٦٤,٢٩٠ نسمه بنسبة ١٤.٥% وتحتل طامية الترتيب السادس حيث يبلغ عدد سكانها ٢٤٧,٠٠١ نسمه بنسبة ١٢%

ويحتل مركز الفيوم العدد الأكبر بين مراكز المحافظة من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانه ٧٢٨.٤٦١نسمة أي بنسبة ٢٧.٥ %

المساحة :تبلغ المساحة الاجمالية للمحافظة نحو ٦٠٦٨.٧ كيلو متر مربع ، بينما تبلغ المساحة المأهولة لكافة الاستخدامات نحو ٢٢٤٦.٠٢ كيلومتر مربع تمثل حوالي ٣٧.٠٢% من اجمالي مساحة المحافظة.

ويوضح الجدول رقم (١) الاستخدامات المختلفة للأراضي، كما تبلغ الكثافة السكانية المأهولة نحو ٤٧١.٥٧ نسمة/كم مربع وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية بمحافظة الفيوم طبقا لبيانات ٢٠١٥/١/١ نحو ٢٥٧٦.٧٥ كيلو متر مربع بنسبة ٩٦.٥% من إجمالي المساحة المأهولة.

- تبلغ اجمالي مساحة المنزرعة حوالي (٤٢٣٣٣٨ فدان) وهي تضم مساحة الائتمان الزراعي بحوالي (٣٧٣٥٧١ فدان) بالإضافة لمساحة الاصلاح الزراعي (٣٥٠١٨ فدان) ومساحة الاستصلاح الزراعي (١٤٧٤٩فدان) وتبلغ مساحة الأرضي المغمورة بالمياه ٤٠٧٣ فدان بنسبة ٠.٩٥% ، ومساحة الأراضي الغير صالحة للزراعة ٢٢٢٢٤ فدان ، بنسبة ٥.٢١%من الزمام الكلي .
- وتبلغ اجمالي التعديات على الاراضي الزراعية حوالي (٤١٧٥٤) حالة .. وقد احرز مركز الفيوم اعلى نسبة حوالي (٨٢٦٦ حاله) ويليه مركز اطسا ويضم (٨٠٤٢) حاله يليه مركز سنورس (٧٥٢٥) يليه ابشواي (٤٩٣٢) حاله يليه يوسف الصديق (٣٨٨٠)

التركيب الاجتماعي لقرى ومدن الفيوم : لكل مجتمع تركيبته الإجتماعية الخاصة به والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وهي نتاج لأوضاع كثيرة إجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ودينية .. تمتزج مع بعضها البعض لتشكل تركيبة المجتمع ومن هذا تشكلت التركيبة الاجتماعية متضمنة عدد من الطبقات الاجتماعية كان المحدد الرئيسي في تشكيلها عاملين أساسيين هما **[ملكية الأرض الزراعية] و[الانتساب إلى عائلة]**، ورغم ذلك كانت الفوارق بسيطة بين الطبقات الاجتماعية في الريف، وكانت شبه جامدة حيث يصعب الانتقال من طبقة إجتماعية إلى طبقة إجتماعية أخرى غير أن رياح التغيير التى هبت..أصابت ضمن ما أصابت التركيبة الإجتماعية فتحولت وتبدلت ويمكن رصد عدد من مظاهر تغير التركيبة الإجتماعية على النحو التالي:

- إتساع المسافة بين الطبقات الإجتماعية في الريف وزيادة عددها، وأصبح التدرج الطبقي في الريف يشبه إلى حد كبير التدرج الطبقي الإجتماعي في الحضر من حيث عدد طبقاته الاجتماعية، واتساع المسافة بين الطبقات.
- لم تصبح ملكية الأرض الزراعية والانتساب لعائلة معينة الأساس في تحديد الوضع الطبقي بل دخلت محددات جديدة أهمها حجم الثروة المادية لدى الشخص والتي حصل عليها بأي طريق شرعي أو غير شرعي وإمتلاك المشروعات والتعليم وشغل المناصب القيادية، والعمل بالسياسة وحالة المسكن وإمتلاك وسائل الترفيه والسيارات الخاصة.
- ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع نظرا لإعلاء المصالح الشخصية والنزاعات الفردية على مصلحة الجماعة والعائلة، ولم يعد لكبار السن نفس القدر من الاحترام والتقدير الذي كانوا يلقونه من قبل، وكثرت الخلافات والمشاحنات حتى داخل الأسرة الواحدة والعائلة، كما ضعفت آليات الضبط الإجتماعي غير الرسمي متمثلة في (العادات والتقاليد،...) لحد ما.
- أصبحت بعض القرى جاذبة لأعداد من المهاجرين من مدينة الفيوم نظراً لإرتفاع إيجارات المساكن بالمدن مقارنة بالريف، مع توفر الكثير من الخدمات بهذه القرى، مثل قريتي (الغرق وتطون ..بمركز اطسا) وقد أدى ذلك إلى حدوث مزج ثقافي بين الريف والحضر، وبدت على القرى مظاهر التحضر المزيف، وأخرج القرية عن هويتها الثقافية المعروفة عنها حيث أصبح الكثير من الريفيين يقلدون الوافدين من الحضر في بعض سلوكياتهم وتصرفاتهم والتي لا يتناسب البعض منها مع ثقافة الريف.

الضبط الإجتماعي "ضرورة اجتماعية"

الضبط الإجتماعي Social Control هو نظام قديم عرفته البشرية وعرفه الإنسان منذ القدم واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الإجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره ، إذ أن من طبيعة النفس البشرية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح به عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه ، وفي وقت تزايد المخاطر يتجه المجتمع نحو الحفاظ على تلك الموارد غير المرنة ، لكن المصريين أهدروا الأرض الزراعية بمعدلات غير مسبوقة خلال السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بما يصعب على الدولة تضييق الفجوة بين الطلب المتزايد على الغذاء والعرض المتاح من الأرض القابلة للزراعة والمياه المتاحة في ظل تصاعد عمليات هدرها .

ومن هنا تكمن أهمية المشكلة التي تعيشها مصر مؤخرا في ظل تسابق الحكومة والسكان على مزيد من إهدار الأراضي الزراعية الخصبة دون استراتيجية واضحة وحاسمة للحماية والحفاظ عليها ، ولذا فإن عملية الضبط الإجتماعي عملية قيمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع .

بالإضافة الى التشريعات والقوانين والتي من العوامل المؤثرة تأثيراً مباشراً على الزحف العمرانى وإهدار الاراضي الزراعية ، فقد أثر قانون الحاكم العسكري على التعديات الزراعية منذ عام ١٩٩٦ م فقد قلت قليلاً ولكن الآن نتيجة للوضع الأمنى الهش لم يعد هناك سلطة للقانون ، وازداد الامر سوءاً بعد ثورة ٢٥يناير، وغياب

الضبط الامني والاجتماعي. مما كان له اثره الملحوظ على الانفلات العمراني والبناء بطريقة عشوائية ، فإذا كان الشيء يُدرك بآثاره؛ فإن تدهور الأراضي الزراعية في المحافظة له مظاهره التي تتمثل في معاناة مساحات كبيرة من أراضي المحافظة من اندماج التربة وتدهور بنائها.

كما يرى البعض أيضاً " الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الإجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل السلطة من أجل حماية المنشآت ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في : الدين ، والقانون ، والآداب العامة ، والأعراف ، والعادات ، والتقاليد ... (الخطيب وأخرون "١٩٩٥، ص ٥٣٠.)

وهو ما نحتاج اليه حالياً بجانب القوانين والتشريعات التي تصدرها الدوله للحماية من تآكل واهدار الثروة الزراعية فإننا في امس الحاجة الى ضبط داخلى منبثق من انفسنا ، بالاضافة الى الضبط الاجتماعي المتمثل العمليات والوسائل، التي تستخدمها الجماعات في تضييق نطاق الانحرافات عن المعايير الإجتماعية لتقويم سلوكيات البشر ، وادراك مدى التدهور الاجتماعي والاقتصادي ..الذي نصل اليه نتيجة الزحف العمراني .

ويرتبط الضبط الإجتماعي، في المجتمع الحديث، بالرأي العام، وبالحكومة، من طريق القانون أمّا في المجتمعات التقليدية، فتسهم الأنماط الإجتماعية، كالعادات الشعبية، والعُرف، بدور كبير في الضبط الإجتماعي،إذ إن كلّ عرف اجتماعي، وكلّ مظهر من مظاهر السلوك العام، هو إلى درجة ما، وسيلة للضبط الإجتماعي؛ بل إن أبسط قواعد السلوك، أو أبسط مظاهر التقاليد أو آداب السلوك العام، هي أدوات ووسائل للضبط الإجتماعي.(محجوب١٩٧٣،، ص ص ٢٠ – ٢١)

وترتكز المجتمعات في بنيتها على العناصر التالية : قيم أخلاقية يؤمن بها أفراد المجتمع ، وتمثل الأهداف والغايات التي يسعون إلى تحقيقها ترجمة قيم الجماعة إلى أنظمة وقوانين وأعراف تلتزم بها الجماعة في نشاطهم وسلوكهم ، ويعتبرون من يخالفها مذنباً يستحق العقاب (شطارة ،١٩٩٥ ، ص١٧).

وفي كل جماعة من الجماعات تنشأ طائفة من الأفعال والممارسات والإجراءات والطرق التي يزاولها الأفراد لتنظيم أحوالهم والتعبير عن أفكارهم وما يجول في مشاعرهم ، ولتحقيق الغايات التي يسعون إليها ، وعندما تستقر هذه الأفعال في شعور الجماعة وترسخ في عقول الأفراد تصبح قواعد ملزمة ، تكون نظماً مختلفة تؤدي إلى التنظيم الإجتماعي الذي يرتكز عليه استقرار المجتمع .(فوزية دياب ،٢٠٠١، ص٦٢)

وقد اعتبر العالم " هربرت سبنسر Herbert Spencer " المجتمع كائناً عضوياً يشبه من كل نواحيه وخصائصه ومقوماته ووظائفه الجسم الحي ، كما أنه يتطور مثلما تتطور الكائنات العضوية ، فكما أن للجسم العضوي بناء عام ، كذلك للمجتمع بناء عام يضم مجموعة من النظم (كالنظام السياسي والأسري والإقتصادي ...) ويقوم كل نظام بأداء وظيفة محددة ، في إطار إشباع حاجات أعضاء المجتمع ، وتتفاعل هذه النظم مع بعضها بحيث تبقي المجتمع قائماً بذاته ، فإن اختلال أي نظام من نظم المجتمع يؤدي إلى ظهور الأمراض الاجتماعية متمثلة في الجريمة والتفكك الأسري وانحراف الأحداث ... إلخ ، وكما أن الجسم الإنساني يموت فإن المجتمع يمكن أيضاً أن يتفكك وينحل كما يحدث حالياً. (السمالوطي ،١٩٨١، ص ١٢)

***البنائية الجديدة "وتمثل أحد الإتجاهات المعاصرة في مفهوم الضبط الإجتماعي**

وترفض النظرية البنائية الجديدة النظرة الكلاسيكية لآليات الضبط وترى أن المعرفة هي مصدر الضبط الإجتماعي ، وبالتالي تحل آليات التوجيه والإقناع والخطاب محل القهر والقسر في ضبط السلوك ، ومن أبرز رواد ذلك الإتجاه "ميشيل فوكوه "و"أنتوني جيدنز فقد ذهب "فوكوه " إلى أن القوه تنتشر خلال الجسم الإجتماعي من خلال المعرفة وليس من خلال القسر والقهر ، كما يرى أن القوة السياسية لم تعد الأن أداة اتهام ، وتوقيع العقاب ، فلم تعد المجتمعات الحديثة مجتمعات قمع ، بل أصبحت أكثر ميلاً إلى إعادة التوازن والضبط ، ذلك الضبط الذي يمتد إلى تشجيع الأفراد على الأفعال المرغوب فيها وبالتالي تعد القوه أداة إيجابية لتغيير سلوكيات البشر ، كما تنشأ القوة أساليب ، وتقنيات ضبط جديدة. (أبو زيد، ١٩٩٥، ص٢٦٢)

النسق الرأسمالي العالمي الجديد : "مستوى جديد للضبط الإجتماعي"

في ظل النمو الهائل للنسق الرأسمالي العالمي الجديد ، لم تعد النظرة الكلاسيكية لمفهوم الضبط والتي تحصره في مستويات ضبط معينة بدءاً من الضبط الذاتي وأنتهاء بالمجتمع الأكبر بأكمله، وذلك نظراً لظهور مستوى جديد من الضبط وهو الضبط العالمي ، فقد أصبحت العولمة تشكل شكلاً جديداً من السيطرة والضبط سواء عن طريق التدخل من خلال الاستغلال الإقتصادي ، أو بث الفكر الأيديولوجي ليكون المجتمع طيعاً للقوة والسيطرة والهيمنة العالمية ، كما يسعى النسق الرأسمالي العالمي إلى إخضاع التوابع له ،وتحاول دول المركز استغلال الدول التابعة لتكون أداة للرأسمالية ، ويبدأ النسق الرأسمالي العالمي الجديد في

استخدام ميكانيزمات ضبط جديدة لفرض سيطرته وسيادته على دول المحيط ، وذلك من خلال فرض الأيديولوجيات ، وتزييف الوعي .

آليات الضبط الإجتماعي وتتمثل في اليات الضبط غير الرسمية:

كالعادات الإجتماعية Social Habits هي الطرق المستقرة للتفكير والسلوك في المجتمعات ، وتتم العادات على مستويات مختلفة ، فالدراسات الاثنوجرافية تهتم بالوصف الدقيق لتفاصيل الحياة اليومية الروتينية ، وفي مستوى أعلى من التعقيد ينصب الاهتمام على تحليل القواعد المتضمنة في هذه التفاصيل وصولاً إلى استخلاص الأنماط الثقافية لتلك الأفعال المتكررة ، ويمكن النظر إلى العادة باعتبارها تعكس الطبيعة المميزة للثقافة بأكملها (جوردون مارشال ، ترجمة الجوهري وأخرون ، ٢٠٠٠، ص٦١)

وتلعب العادات الإجتماعية دوراً هاماً في عملية الضبط الإجتماعي لا يقل شأناً عن دور القوانين الوضعية ، فالعادات الإجتماعية هي السلطة غير المكتوبة والدستور المحفوظ في الصدور ، ذلك الدستور الذي يوجه أفعال الناس ويسيطر عليها ،كما تحيط العادات بالإنسان في كل مناسبة وفي كافة تعاملاته مع غيره من أفراد المجتمع ويخضع لها الإنسان ويطيع أوامرها ، فنحن نؤدي أعمالنا اليومية وواجباتنا ونقوم بمسئولياتنا المختلفة متتبعين في ذلك الطرق السائدة في المجتمع. (فوزية دياب ، ١٩٩٦، ص١٤٥.)

وتستمد العادات قوتها بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية ، تلك الجزاءات التي تأخذ الشكل الإيجابي عندما يكون هناك التزام بالعادة أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة .

التقـــاليد Traditional : أحياناً ما يفرق علماء الإجتماع بين العادات والتقاليد على اعتبار أن العادات تتعلق بالسلوك الخاص ،على حين التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل ، إلا أنه يمكن القول بأن التقاليد شأنها شأن العادات لأن التقاليد عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محدودة النطاق ، وهي تنشأ من الرضا والاتفاق الجمعي على إجراءات وأوضاع معينة خاصة بالمجتمع المحدود التي تنشأ فيه ، ولذلك فأنها تستمد قوتها من قوة الطبقة أو الهيئة التي اصطلحت عليها وتفرض نفوذها على الأفراد باسمها، إذ تنتقل التقاليد بين الأجيال في صور ثلاث هي :

- التقاليد الشفاهية : حيث تتم إنتقال التقاليد عن الطريق الشفاهي ، كالأنساب والخرافات والأساطير والقصص ، والأمثال وتنتقل في المجتمع عبر الأجيال المتتابعة.
- التقاليد المكتوبة أو المدونة : وقد ظهرت هذه التقاليد قبل ظهور الكتابة ، وهي التي تتمثل في رموز تحمل معنى خاصاً عند الجماعة ، بالإضافة إلى الآثار والمخلفات والمؤلفات المكتوبة التي تتركها الجماعة وهي التقاليد التي ظهرت بظهور الكتابة .
- تقاليد تنتقل بالتجربة : أن ما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس وممارسات في مختلف أنشطة حياتهم اليومية ، ومناسباتهم الإجتماعية وتنتقل مباشرة بين الأجيال عن طريق الملاحظة المباشرة والمحاكاة والممارسة.(فوزية دياب،١٩٩٦ ، ص١٥١).

كما تستمد التقاليد قوتها كآلية للضبط الإجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياه اليومية للفرد، الأمر الذي يعزز وجودها وقوتها ، ويدفع الأفراد إلى الالتزام بها.

وتعد الشعائر والطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد لأنها تتضمن إجراءات تتم ممارستها بشكل منتظم مثل الشعائر والطقوس المرتبطة بالتقاليد الدينية .

وبصفة عامة فإنه على الرغم من أن التقاليد تمارس ضغوطاً على الفرد لكي يتوافق مع أساليب جماعته أو مجتمعه إلا أنها تحقق نوعاً من التواؤم والتآلف بين أفراد الجماعة ، وتعتبر أداة تنظيمية للضبط الإجتماعي لأنها تعمل على استقرار الجماعة والمجتمع ، وحفظ النظام الإجتماعي للطبقة التي ينتمي إليها الفرد وبالتالي تعمل على التماسك الإجتماعي.(سلوى سليم ، ١٩٨٥، ص٥٣،س)

العـــرف Custom :ويعتبر سلطة من سلطات المجتمع، ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس وخاصة العامة منهم، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم.(الساعاتي ،١٩٨٦،ص١١٥.)

ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة وعقائدها ، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها ، إلا في حدود ضيقة ويقابل هذا الخروج من الجماعة برد فعل يتناسب مع قوة المعتقدات التى تم الخروج عليها .

ومنها أيضاً القصص الأدبية ذات المغزى الأخلاقي والأساطير المقدسة ذات الطابع الديني ،كما يشمل الأغاني بأشكالها المختلفةويتسم العرف بأنه لا ينطوي على نفس الوضوح والتبلور اللذان يتصف بهما كل من القانون والدين فضلاً عن وجود قدر من الغموض فيما يتعلق بمخالفات قواعده وعادة ما يتم الامتثال للعرف بطريقة آلية ، لقوتها. (جوردون مارشال ترجمة الجوهري واخرون، ٢٠٠٠،ص٥٨).

ولا يمارس العرف تأثيراً كبيراً على المجتمعات البدائية فحسب ، بل وعلى المجتمعات المتحضرة أيضاً بالرغم من أن أنماط السلوك في هذه المجتمعات المتحضرة خضعت خضوعاً شديداً للقانون والدين والأخلاق .

وبصفة عامة فأن العرف من أهم مصادر التشريع ، ويتم اللجوء إليه إذا لم يوجد في التشريع قاعدة لمسألة ما ، فهو أداة هامة من أدوات الضبط الإجتماعي ،

والتنظيم الإنساني وأقواها لأنه يعتبر صلب العادات الإجتماعية السائدة في المجتمعات ، ولقد تناول العديد من الباحثين لدراسة "أصحاب السلطة والقانون العرفي في مصر العليا"حيث أوضحت هذا النوع من الدراسات أن قبائل "الجعرفية والعبابدة " والتي ركزت عليها هذه الدراسة مازالت تعتمد على القانون العرفي والمستمد من القرأن والسنة ويفتخر هؤلاء البدو بذلك وتوضح الدراسة أنه بينما تنتمي قبائل الجعفرية إلى رسول الله (ص) وأنهم يمثلون طبقة الإشراف فإن قبائل العبابدة تنتمي لبعض تلك القبائل التي إستوطنت الصحراء الشرقية كما تضمنت الدراسة وصفاً لسمات أصحاب السلطة في ذلك المجتمع والذين يجب أن تتوفر فيهم سمات وخصائص معينة حتى يتم لهم الفصل في القضايا وهؤلاء ينقلون خبرتهم إلى من سيأتي بعدهم من الأهل والأبناء فمن أهم تلك النماذج " الميعاد العرفي– العمدة وشيخ البلد والمحافظ ورئيس الشرطة "وبعكس ذلك مدى تضامن وتضافر الجهات الرسمية في حل النزاعات بين السكان سواء أكانوا من الجعفرية أو العبابدة أو من بعض النوبيين بوجه عام ممن إستوطنوا المنطقة بعد بناء السد العالي نظرا للأنتماء لعائلة كبرى وحسن السير والسلوك والتمتع بأوضاع إقتصادية واجتماعية جيدة .(لايف مانجر، ترجمة الجمال ،١٩٩٨،ص١٠٣)

الـدين Religion يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الإجتماعي ، ومن أهم النظم الإجتماعية وأخطرها شأناً لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الإجتماعية ، فإذا ضعف الدين كآلية للضبط الإجتماعي شاع التفكك والاضطراب في المجتمع ، ويعني الضبط الإجتماعي في المجتمع المسلم الامتثال للقواعد والمعايير والقيم الإسلامية التي تحصل بها تقوى الله ، وما مجموعة الأعراف والتقاليد والقيم الإجتماعية وطرق التربية التي تنشأ في المجتمع

الإسلامي إلا أساليب ضابطة ، فإذا كأنت في حدود تعاليم الإسلام ومتفقة معه فهي مقبولة والامتثال لها يدعم التماسك الإجتماعي ، أما إذا خالفت قواعد شرعية فيجب نبذها واستبدالها بما يتوافق مع تعاليم الدين الإسلامي.(السالم ،٢٠٠٠، ١٤٢)

وينطوي الضبط الإجتماعي في الإسلام على الطاعة والامتثال لأمر الله تعالى، والطاعة قد تكون فردية أو اجتماعية ، والمراد بالطاعة الفردية كل ما يقوم به الإنسان بإرادته الشخصية إمتثالاً لأحكام الله المتعلقة بحياة الإنسان ذاته ، والطاعة الإجتماعية هي إمتثال أفراد المجتمع للأحكام الشرعية الإجتماعية التي جاء بها الإسلام ويباشرها الحاكم أو ولي الأمر.

ومن أبرز الدراسات التي حاولت الكشف عن أثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمعات البدائية دراسة " راد كليف براون " الذي حاول إبراز أهم الوظائف الإجتماعية للدين ومدى تأثيرها وفاعليتها في تكوين وتدعيم النظم الإجتماعية في المجتمع .

وقد أشار إلى أن الدين يعد– في كل مكان– تعبيراً عن معنى الارتباط بسلطة خارجة عن أنفسنا وأن الوظيفة الإجتماعية لأي دين من الأديان ليست لها صلة بأن هذا الدين حقيقي أو من صنع الخيال – كما في المجتمعات البدائية القديمة – فهي تمثل أهمية كبرى لها تأثيرها وفاعليتها في هذه المجتمعات

ويرى "براون " أن الحياة الإجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية التى تعتمد على وجود بعض المشاعر والأحاسيس الدينية لأنها تقوم بضبط سلوك الفرد تجاه نفسه وتجاه الاخرين ، كما أنها تحدد علاقته بهم .(سلوى سليم ، ١٩٨٥، ص٦٤-٦٥)

** ولقد ذهب دوركايم في مؤلفة " الصور الاولية للحياة الدينية " إلى أن الدين نظام موحد للممارسات والمعتقدات المتعلقة بالأشياء المقدسة ، أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها ، ووظيفة المعتقدات والممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها ، فوظيفة الطقوس الدينية هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع.(جوردون مارشال ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٥ ، س)

ولقد أنعكس اعتقاد دوركايم بأن المجتمع هو مصدر الدين على دراسة للطوطمية Totemism بإعتبارها نسق ديني يتضمن النظر إلى أشياء معينة – خاصة بعض الحيوانات والنباتات) على أنها شيء مقدس بالنسبة لأفراد العشيرة ، وعادة ما تستخدم هذه الأشياء كرمز للعشيرة في نفس الوقت ، ويرى دوركايم أن الطوطمية أكثر أشكال الدين بدائية وبساطة ، كما أنها تصورات مادية عن القوى اللامادية التي تقوم على أساسها ، وهذه القوى اللامادية ليست سوى الضمير الجمعي للمجتمع ، فالطوطمية من وجهة نظر دوركايم هي الدين وليست مجرد حيوأنات أو نباتات .(جورج ريترز ،ترجمة الجوهري وأخرون، ٢٠٠٦،ص٩٠-٩١) .

وتبدو أهمية الدين في الحياة الإجتماعية لأنه يسد حاجة ضرورية ، بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الإجتماعي واستقرار النظام والإطمئنان النفسي والسمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوة والرموز الغيبية ، ولذلك فإن الحياة الإجتماعية لا يمكن أن تستقر بفضل القوانين الوضعية وقوة السلطة السياسية وتعزيز الجزاءات وتوقيع العقوبات ، بل لابد من وجود الوازع الروحي والإيمأن بالقيم الدينية كآلية لضبط السلوك الإجتماعي للأفراد.(سلوى سليم ، ١٩٨٥، ص٧٢ ، س)

أما عن آليات الضبط الرسمية:

* **القانون**_Law : ويعد من أقوى وسائل الضبط الإجتماعي دقة وتنظيماً ، وهو ضرورة إجتماعية لازمة لحياة الجماعة وتدعيم واستقرار النظم الإجتماعية في المجتمع وهو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى بكونه أكثرها موضوعية وتحديداً، كما ينطوي على عدالة في المعاملة، لا تفرق بين أبناء المجتمع؛ فالقانون، بصفته ضابطاً اجتماعياً، ينطوي على جميع الآليات التي تؤهله لمنع الأنحراف، وعقاب المنحرف؛ نظراً إلى قوّته الإلزامية ، ونصوصه الواضحة، والمحددة، التي توقع الجزاء على من يخالفه .

ويعكس القانون نمطاً من الرقابة المنظمة ، وهو يتكون من عدة قواعد تنظم العلاقة بين الأفراد ، وهذه القواعد ملزمة للأفراد ومن يخرج عليها يتعرض للعقاب ، ويمثل القانون جزءاً هاماً من العرف الأخلاقي للمجتمعات ، فهو لم يظهر إلا عندما عاش الأفراد في النظام المدني وألفوا الحياة في المدينة ومارسوا الأشكال المختلفة للحياة الإجتماعية التي تقدمت وتطورت فأصبح القانون في المجتمعات الحديثة هو الوسيلة الفعالة لعملية الضبط الإجتماعي ويذهب دوركايم إلى أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز "بالقانون القمعي Repressive law"

والأفراد في هذه المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل ،ولأنهم يميلون إلى الإيمأن بقوة بمجموعة من القواعد الأخلاقية المشتركة ، فأن أي أنتهاك لقيم هذه المجتمعات يعد أمراً ذا خطورة بالغة في نظر غالبية أفراد هذه المجتمعات ،وبالتالي تعاقب المخالف بقسوة لأنتهاكه للنظام الأخلاقي ، وعلى العكس من ذلك فأن المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي يتميز " بالقانون التقويمي Osteopathic law "، فبدلاً من معاقبته بقسوة لإنتهاكه قواعد الأخلاق الجمعية ، فأنه في ظل

القانون التقويمي ليس مطالباً سوى بطاعة القانون ، أو تعويض هؤلاء الذين تسبب في ضررهم وإعادة الأمر إلى ما كان عليه ، وعلى الرغم من سيادة القانون التقويمي في المجتمعات ذات التضامن العضوي ، فأنه توجد في هذا المجتمع بعض مظاهر التقويم القمعي "مثل عقوبة الإعدام" ولا يتطلب القانون التقويمي وجود قواعد أخلاقية عامة ذات سلطان وقوة ، كما أن إستجابة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع تجاه إنتهاك القانون لا تكون استجابة عاطفية وتقع مسئولية الإشراف على تنفيذ القانون التقويمي على عاتق أجهزة متخصصة كالشرطة والاجهزة المعنية الأخرى ، وذلك على عكس الحال في القانون القمعي بحيث تقع مسئولية الإشراف على تنفيذه على عاتق جميع أفراد المجتمع .(جورج ريترز ، ترجمة الجوهري وأخرون ، ٢٠٠٦ ، ص١٦٧-١٦٨، س)

فالقانون بناءً على ذلك هو مجموعة الأنماط السلوكية التي تنتشر بواسطة التشريعات التي تقرها الحكومة ، ويلتزم بها أفراد المجتمع ككل.

فالقانون العرفي يعتبر أحد عناصر الضبط الإجتماعي بوجه عام ، فالضبط الإجتماعي يعتبر من أهم مجالات الدراسة التي تعرض لها علماء الأنثروبولوجيا في المجتمعات القبلية سواء اكأنت هذه المجتمعات بدائية Primitive ، وذلك وفقاً للتعبير المستخدم في تلك الدراسات ، أم مجتمعات تقليدية Traditional لها تاريخها وحضارتها القديمة والعريقة وذلك على الرغم من عدم وصولها من حيث التطور الى درجة المجتمع الصناعي الحديث . (سلوى سليم ، ١٩٨٥ ، ص١٠٧ ، س)

الآثار الناتجة عن الانفلات العمرانى وإهدار الأراضى الزراعية:-

تعانى محافظة الفيوم من كثرة المشكلات الناتجة عن الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية، حيث تعد مشكلة تناقص مساحة الأراضى الزراعية هى أكبر

مشاكل الزحف العمرانى فقد خسرت محافظة الفيوم من مساحة زمامها الزراعى ٢٠٧١ فدان ، ١٦ قيراط ٢١سهم من أجود الأراضى الزراعية مما ادى الى:-

١. تراجع المساحات المزروعة حول المدن وزيادة مساحة المناطق المبنية والنمو العشوائي للمساكن يساعد على التلوث والإخلال بالنظام البيئي.

٢. إن القضاء على الأراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد بدرجة أو بأخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر.

٣. انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة على مستوى العالم .

٤. القضاء على الغطاء النباتي المحيط بالمدن وإزالة الاحراج والذي يلحق الأذى بالبيئة المحيطة بالمدن .

٥. تدهور الصفات الديموجرافية بسبب سيكولوجية الزحام والتشوه الثقافي في العادات والتقاليد والعمارة الريفية والفنون وتحول طبيعة الحياة الاقتصادية .

٦. ظهور نماذج فاسدة للتعامل مع المشكلة تؤدي إلي انحراف يبرر التعدي علي الاراضي الزراعية ويجيز توثيقه.

٧. تناقص نسبة العاملين بالأنشطة الزراعية حيث توجد علاقة عكسية بين نسبة العاملين بالأنشطة الزراعية والنمو العمرانى مما يؤدى إلى إرتفاع أجور العاملين بالأنشطة الزراعية.

٨. تغير التركيب المحصولى بالمحافظة فقد تناقصت نسبة بعض المحاصيل مثل القمح فمصر تعتبر اكبر مستورد للقمح في العالم.، بل كادت أن تختفى بعض المحاصيل من المحافظة مثل" الارز والدنيبة"

القوانين الحاكمة للتعدي على الأراضي الزراعية: وقد نصت المادة (٢٩) على التزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم الدولة بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية كذلك العمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني.

مادة (٢٩)

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطني.

وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون.

وبخلاف الدستور صدرت عدة قوانين بشأن إدارة الرقعة الزراعية، وأبرزها :

- قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ :والصادر في ٨ سبتمبر ١٩٦٦، ويعتبر حجر الأساس لقوانين الزراعة بمصر، وتكون من كتابين: الأول يختص بالثروة الزراعية، ومكون من ٨ أبواب تهتم بتنظيم الإنتاج الزراعي، وتسجيل أصناف الحاصلات الزراعية ومساحات الزراعة، وتقنين استخدام المخصبات الزراعية ووقاية المزروعات، والعقوبات المقررة حال مخالفة أي من هذه المواد .

▪ فيما اختص الكتاب الثاني من القانون بالثروة الزراعية، واشتمل على ٤ أبواب تختص بتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها وإجراءات ذبح الحيوانات وسلخ وحفظ الجلود، والعقوبات المقررة حال مخالفة أحد مواد القانون .

▪قانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ :وهو يعد تعديلًا على قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإضافة كتاب ثالث عنوانه (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها)، وحظر القانون في مادته (150) تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة. وفي هذه الحالة تضبط كافة الأدوات المستخدمة في نقل الأتربة، على أن يجوز تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها لأغراض تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها .

▪ ووفقًا للمادة (154) يعاقب على مخالفة المادة (١٥٠) من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة .

▪ كما حظرت المادة (153) إقامة مصانع أو قمائن الطوب في الأراضي الزراعية، ويمتنع على أصحاب ومستغلي القمائن الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لمادة ١٥٠، ويعاقب المخالف لأحكام هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه، مع الحكم بإزالة المصنع أو القمينة على نفقة المخالف.

▪ كما حظرت المادة (152) من القانون إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات من شأنها تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها. واعتبرت المادة في حكم الأراضي الزراعية، الأرض البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

▪ الأراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى، والذي يصدر بتحديده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير.

▪ الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة.

▪ الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الزراعة .

▪ الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك سكنًا خاصًا به أو مبنى يخدم أرضه، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

▪ ويعاقب على مخالفة أي من أحكام هذه المادة بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه. وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات، وفقًا للمادة .(156)

▪ قانون رقم ٢ لسنة 1985: ويختص بالمواد المنظمة لعملية تبوير الأرض الزراعية، إذ استبدل بنص المادتين ١٥١، ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ النصان الآتيان:

▪ "مادة ١٥١ – يحظر على المالك أو نائبه أو المستأجر أو الحائز للأرض الزراعية بأية صفة ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها التي تحدد بقرار من وزير الزراعة. كما يحظر عليهم ارتكاب أي فعل أو الامتناع عن أي عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها."

▪ "مادة ١٥٥ – يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة.

▪ وإذا كان المخالف هو المالك أو نائبه، وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالإدانة تكليف الإدارة الزراعية المختصة بتأجير الأرض المتروكة لمن يتولى زراعتها عن طريق المزارعة لحساب المالك لمدة سنتين، تعود بعدها الأرض لمالكها أو نائبه، وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة.

▪ وإذا كان المخالف هو المستأجر او الحائز دون المالك وجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة إنهاء عقد الإيجار فيما يتعلق بالأرض المتروكة وردها للمالك لزراعتها. وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة. ولوزير الزراعة قبل الحكم في الدعوى أن يأمر بوقف أسباب المخالفة وإزالتها بالطريق الإداري وعلى نفقة المخالف."

▪ تبعه قرار وزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥، وينص على أنه على أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه الراغبين في توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي). على أن تتولى الهيئة فحص ما يقدم إليها من طلبات، ولها في سبيل ذلك تشكيل اللجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة. ويراعى ألا تزيد المساحة المرخص بها على ستة آلاف متر مربع للمصنع أو القمينة الواحدة القائمة. كما تتولى الهيئة

اتخاذ الإجراءات اللازمة لزراعة المساحة الزائدة عن المساحة المرخص بها على نفقة طالب الترخيص.

▪ أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري رقم ١ لسنة 1996ويحظر على مالك الأرض الزراعية أو حائزها أيا كانت صفته ما يلي:

▪ ارتكاب أي فعل، أو الامتناع عن أي عمل من شأنه تبوير الأرض الزراعية أو المساس بخصوبتها.

▪تجريف الأرض الزراعية، أو نقل الأتربة منها لغير أغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها.

▪إقامة أية مبانٍ أو منشآت على الأرض الزراعية، أو اتخاذ أي إجراءات بشأن تقسيمها لهذه الأغراض.

▪وتضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والمواد المتحصلة منها بالطريق الإداري، وتودع المضبوطات في المكان الذي تحدده الجهة الإدارية المختصة.

▪مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات كل من يخالف أي حكم من أحكام المادة السابقة.

▪ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والمواد المتحصلة منها. وفى جميع الأحوال لوزير الزراعة أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة وبإعادة الحال إلى ما كان عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف لحين صدور الحكم في الدعوى. لكن تم إلغاء القرار بعد أقل من عِقد.

▪قانون الزراعة ٢٠١٨ :وفيه تم تغليظ العقوبة الخاصة بإقامة مبان على أرض زراعية، بأن يعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام المادة ١٥٢ من قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أو الشروع فيها بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسة ملايين جنيه وتتعدد العقوبات بتعدد المخالفات.

▪ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف** **قانون التصالح في مخالفات البناء رقم ١٧ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠، فيما يتعلق بوضعهم من قبول التصالح أو رفضه.**

ويحدد قانون التصالح ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، المخالفات المرتكبة على الأراضي الزراعية وخارج الأحوزة العمرانية، والتي سيتم التصالح فيها على النحو التالي:

▪الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني في إطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة.

▪ الأراضي الزراعية الواقعة خارج أحوزة القرى والمدن التي يقام عليها مسكن خاص.

▪المشروعات الحكومية أو المشروعات ذات النفع العام.

▪الكتل السكنية المتاخمة للأحوزة العمرانية للقرى وتوابعها والمدن ويقصد بها المباني المكتملة والمتمتعة بالمرافق والمأهولة بالسكان والمقامة على مساحات فقدت مقومات الزراعة وطبقا للتصوير الجوي في ٢٠١٧/٧/٢٢ والتي يصدر

بتحديدها قرار من لجنة الأحوزة العمرانية المشكلة بقرار من وزير الإسكان ونص القانون على أن أية مخالفات مرتكبة بالتعدي على الأراضي الزراعية أو خارج الحيز العمراني لن يتم التصالح معها، وكذلك أي تعديات مرتكبة على الأراضي الزراعية عقب تاريخ ٢٠١٧/٧/٢٢.

اسعار التصالح فى مخالفات البناء بـ محافظة الفيوم.

- بلغ متوسط سعر المتر بالمناطق المتميزة بالمدن سكني ٤٥٠ جنيها ، والتجاري ١٢٥٠ جنيها، والصناعي ٤٥٠ جنيها، والادارى ٧٠٠ جنيه .
- متوسط سعر المتر السكني بالمناطق غير المخططة بالمدن، سكني بلغ ٢٧٥ جنيها والتجارى ٨٢٥ جنيها والصناعى ٢٧٥ جنيها والإدارى ٤٢٥ جنيها والأخرى ٨٢٥ جنيها ، ومتوسط سعر المتر بالقرى السكني بلغ ١٥٠ جنيها ، وتجاري ٧٥٠ جنيها والصناعى ٣٥٠ جنيها والإدارى ٥٠٠ جنيه والأخرى ٦٠٠ جنيه.
- وعن متوسط سعر العزب والكفور السكني بلغ ٧٠ جنيها، والتجاري ١٠٠ جنيه ، والصناعي ٨٠ جنيه والإدارى ٩٠ جنيها .

جهود الدوله في مكافحة التعدي على الاراضي الزراعية

لاشك في ان الجهود المبذولة لاستصلاح الاراضي الصحراوية لزيادة الرقعة الزراعية دون الحفاظ علي المساحات الزراعية الحالية في كامل عنفوانها وحمايتها من التعديات بالبناء عليها نتيجة للزحف العمراني والصناعي تحت مسمي كردونات المدن حتي لا تصبح كأنها مجرد تعويض عما نفقده من الاراضي الزراعية الخصبة واحلالها بأراضي قليلة الخصوبة وضعيفة الانتاجية وبالتالي تكون المحصلة بالسالب فيما يخص الزيادة الدورية المطلوبة في المساحة المنتجة للغذاء فعندما تشير التقارير

المصرية الرسمية الواردة في دراسات هيئة الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء وتدعمها الدراسات الدولية الصادرة من البنك الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة الي ان مصر قد فقدت عبر الخمسين عاما الماضية نحو مليون وربع المليون فدان من الاراضي السمراء الخصبة في الوادي والدلتا نتيجة للزحف العمراني والصناعي علي الاراضي الزراعية علي الرغم من الفجوة الغذائية المصرية التي تتجاوز نصف ما نستهلكه من الطعام، وبالتالي يكون ما تم انجازه باستصلاحنا لمساحات مساوية في الصحراء مجرد تعويض غير متكافئ عما فقدناه من الاراضي الخصبة نتيجة للفارق الكبير في الخصوبة والقدرة الانتاجية العالية بما يضع فدان الاراضي السمراء القديمة مساويا لخمسة افدنة من اراضي الاستصلاح الحديثة والتي تبلغ تكاليف الانتاج فيها في اثناء المراحل الاولي للاستزراع خمسة اضعاف تكاليف الزراعة في الاراضي القديمة وكأن الامر بناء في جانب وهدم في الجانب الاخر.

* كما كشفت صور الأقمار الصناعية الحديثة التي قام بتحليلها علماء الهيئة القومية للاستشعار عن البعد وعلوم الفضاء زيادة معدلات الزحف العمراني علي الأراضي الزراعية بنسبة تصل إلي ٢٣% سنويا بمختلف المحافظات مما يترتب عليه نقص مساحة الأراضي الزراعية في الوقت الذي تنفق فيه الدولة الكثير من الأموال علي استصلاح الصحراء.

كما أن بعض العلماء توقعوا أنه مع حلول عام ٢٠٥٠ أن تخسر مصر نحو ١٧% من مساحة الدلتا نتيجة الزحف العمراني العشوائي علي الأراضي الزراعية، كما توضح المتابعة التي يجريها علماء الهيئة علي صور الأقمار الصناعية علي فترات زمنية مختلفة انتشار القري والمراكز والمدن بصورة سرطانية وتلتهم الأراضي الزراعية.

تساؤلات الدراسة

لذا **تهتم هذه الدراسة بمحاولة الإجابة على التساؤلات التاليه:**

١ـ هل تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، بناء على اختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر)؟.

٢ـ هل تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، بناء على اختلاف متغير الجنس (ذكر / أنثى)؟.

٣ـ هل تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، بناء على اختلاف متغير السن (صغار السن– متوسطي السن – كبار السن)؟.

٤ـ هل تختلف الاتجاهات الاجتماعية نحو البناء على الأراضي الزراعية بمدينة الفيوم، بناء على اختلاف متغير مستوى التعليم (أدنى – متوسط . أعلى)؟.

(ج) عينة الدراسة الميدانية:

تتكون عينة الدراسة الميدانية من (١٨٠) فردا من مدينة الفيوم والقرى المجاورة لها؛ منهم (٩٦) من الذكور و(٨٤) من الإناث، كما تنقسم العينة على متغير محل الإقامة إلى (٨٦) من الريفيين و (٩٤) من الحضريين. وتتوزع العينة على متغير مستوى التعليم إلى (٥٩) فردا من الحاصلين على الشهادة الإبتدائية فأقل، و(٥٠) من الحاصلين على الشهادة الإعدادية أو الثانوية، و(٧١) فردا من الحاصلين على التعليم الجامعي. وعلى متغير السن قامت الباحثة بترتيب عينة الدراسة الكلية ترتيبا تصاعديا من السن الأدنى إلى السن الأعلى، كما تم تقسيم العينة بناء على ذلك إلى ثلاث مجموعات وفقا للإرباعيات؛ الأولى وهي الأصغر سنا وعددها (٤٥) فردا، والثانية وهي متوسطة السن وعددها (٩٠)

فردا، والثالثة وهي مجموعة كبار السن وعددها (٤٥) فردا. والجدول (٢) يوضح مواصفات عينة الدراسة.

جدول (١) مواصفات عينة الدراسة

متغير		عدد	%
١. الجنس	ذكور	٩٦	%٥٣,٣
	إناث	٨٤	%٤٦,٧
	إجمالي	١٨٠	%١٠٠
٢. محل الإقامة	ريف	٨٦	%٤٧,٨
	حضر	٩٤	%٥٢,٢
	إجمالي	١٨٠	%١٠٠
٣. المستوى التعليمي	أقل	٥٩	%٣٢,٨
	متوسط	٥٠	%٢٧,٨
	أعلى	٧١	%٣٩,٤
	إجمالي	١٨٠	%١٠٠
٤. السن	صغير	٤٥	%٢٥
	متوسط	٩٠	%٥٠
	كبير	٤٥	%٢٥
	إجمالي	١٨٠	%١٠٠

وتتكون أداتي جمع البيانات بالدراسة الميدانية من صحيفة البيانات الأولية، ومن مقياس الاتجاه نحو ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وفيما يلي عرض لهاتين الأداتين.

١. صحيفة البيانات الأولية:وتشتمل هذه الصحيفة على بيانات يطلب من كل فرد من أفراد العينة أن يجيب عنها، وهي بيانات خاصة بمتغيرات: الجنس (ذكر/ أنثى)، والسن، والمستوى التعليمي (أمي – يقرأ ويكتب – الابتدائية – الإعدادية – الثانوية – الجامعي)، والحالة الاجتماعية (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل)، ثم متغير الوظيفة، ومتغير محل الإقامة (قرية – مدينة).

ثبات المقياس:أمكن التحقق من ثبات المقياس بطريقتين، هما: (١) معاملات ثبات الاتساق الداخلي Internal Reliability لوحدات الاستبيان، و(٢) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وذلك على عينة حساب الثبات، وعددها (٣٠) فردا منهم (١٧) من الذكور، و (١٣) من الإناث من مدينة الفيوم. وفيما يلي نتائج حساب معاملات الثبات ،**الاتساق الداخلي للاستبيان:** حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين الدرجة على الفقرة والدرجة الكلية على مقياس الاتجاه نحو ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية، وقد تراوحت معاملات الاتساق الداخلي ما بين (٠,٥٧٣ – ٠.٨٦١)، مما يشير إلى ارتفاع معاملات ثبات فقرات المقياس باستخدام طريقة الاتساق الداخلي للمقياس ،**الثبات بطريقة ألفا كرونباخ:** حيث تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للمقياس والذي يتكون من (٣٠) عبارة، وبلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (٠,٩١١). مما يجعلنا نطمئن إلى أن المقياس يتصف بالثبات المرتفع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: التكرارات Frequencies والنسب المئوية لتوضيح مواصفات عينة الدراسة.

* معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient، لحساب الاتساق الداخلي لعبارات المقياس.

* الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات باستخدام قيمة "ت" لعينتين مستقلتين Independent-Samples T Test للتحقق من صحة فروض الدراسة الميدانية.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

نتائج الفرض الأول: أن الاتجاهات الاجتماعية لعينة الدراسة نحو البناء على الأراضي الزراعية، تختلف باختلاف محل الإقامة (ريف – حضر). ولتحقق من صحة هذا الفرض، قامت الباحثة بإجراء مقارنة بين متوسطات مجموعتي الريف والحضر على كل بعد من أبعاد مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والمقارنة أيضا بين المجموعتين على الدرجة الكلية للمقياس، والجدول (٢) يوضح هذه النتائج.

البعد	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة	الأكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية
١. الشعور	١. الريف	٨٦	٣٩,٥٣	٧,٤٣	٣,٧٠	٠.٠٠١	الحضر
	٢. الحضر	٩٤	٤٣,٧٠	٥,٦٨			
٢. المعارف	١. الريف	٨٦	٣٩,٤٥	٤,٨٩	٣,٤٦	٠,٠٠١	الحضر
	٢. الحضر	٩٤	٤١,٦٥	٣,٥٥			
٣. السلوك	١. الريف	٨٦	٣٧,٩٢	٦,٣١	٢,٩٩	٠.٠١	الحضر
	٢. الحضر	٩٤	٤٠,٧٢	٦,٢٧			
٤. لدرجة الكلية	١. الريف	٨٦	١١٦,٩١	١٤,٨٤	٤,٢٩	٠.٠٠١	الحضر
	٢. الحضر	٩٤	١٢٥,٥٤	١٢,٠٧			

جدول (٢) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي الريف (ن = ٨٦) والحضر (ن = ٩٤) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعي كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان الفرد أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية.

وتشير نتائج الجدول (٢) إلى:

١. حصلت مجموعة الحضر على المكون الأول (وهو مكون الشعور) من مكونات مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة الريف، وبلغت قيمة "ت" (٣,٧) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة الحضر لديها مشاعر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، وذلك بمقارنتها بمجموعة الريف التي لديها مشاعر إيجابية نحو البناء على الأراضي الزراعية.

٢ حصلت مجموعة الحضر على المكون الثاني (وهو مكون المعارف والمعلومات) من مكونات مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة الريف، وبلغت قيمة "ت" (٣,٤٦) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة أيضا إلى أن مجموعة الحضر تتمسك بمجموعة من المعارف والمعلومات المعارضة للبناء على الأراضي الزراعية، على حين تتمسك مجموعة الريف بالمعارف والمعلومات المؤيدة للبناء على الأراضي الزراعية.

٣ حصلت مجموعة الحضر على المكون الثالث (وهو مكون السلوك) من مكونات مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير

٢٠١١م، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة الريف، وبلغت قيمة "ت" (٢,٩٩) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة الحضر لديها سلوكيات سلبية نحو البناء على الأراضي الزراعية، أكثر من الريف التي تسلك أنشطة مؤيدة للبناء على الأراضي الزراعية.

٤. حصلت مجموعة الحضر على درجة كلية على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة الريف، وبلغت قيمة "ت" (٤,٢٩) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية يختلف باختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر)، حيث أظهرت النتائج أن الحضريين لديهم اتجاه اجتماعي معارض للبناء على الأراضي الزراعية، أكثر من الريفيين الذين يوصف اتجاههم بأنه اتجاه مؤيد للبناء على الأراضي الزراعية. وهذه النتيجة مؤيدة لصحة الفرض الأول من هذه الدراسة.

نتائج الفرض الثاني: أن الاتجاهات الاجتماعية لعينة الدراسة نحو البناء على الأراضي الزراعية، تختلف باختلاف متغير الجنس (ذكر/ أنثى). ولتحقق من صحة هذا الفرض، قامت الباحثة بإجراء مقارنة بين متوسطات مجموعتي الذكور والإناث على كل بعد من أبعاد مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والمقارنة أيضا بين المجموعتين على الدرجة الكلية للمقياس، والجدول (٣) يوضح هذه النتائج.

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي الذكور (ن = ٩٦) والإناث (ن = ٨٤)

البعد	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
١. **الشعور**	١. الذكور	٩٦	٤١,١٧	٦,٦٦	٠.٥٦	لا توجد
	٢. الإناث	٨٤	٤١,٧٤	٧,٠٠		
٢. **المعارف**	١. الذكور	٩٦	٤٠,٧٥	٥,٠٨	٠,٤٩	لا توجد
	٢. الإناث	٨٤	٤٠,٤٣	٣,٤٢		
٣. **السلوك**	١. الذكور	٩٦	٣٩,٣١	٦,٧١	٠,١٦	لا توجد
	٢. الإناث	٨٤	٣٩,٤٦	٦,١٢		
٤. **الدرجة الكلية**	١. الذكور	٩٦	١٢١,٢٣	١٥,٧٨	٠,١٩	لا توجد
	٢. الإناث	٨٤	١٢١,٦٣	١٢,٠٠		

(*) كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان الفرد أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية.

وتشير نتائج الجدول (٣) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا، بين مجموعتي الذكور والإناث، على الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وأيضا لا توجد فروق دالة بين المجموعتين في الدرجة على أي مكون على حدة، من مكونات المقياس. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية لا يختلف باختلاف متغير الجنس (ذكر / أنثى).

٣- نتائج الفرض الثالث: أن الاتجاهات الاجتماعية لعينة الدراسة نحو البناء على الأراضي الزراعية، تختلف باختلاف متغير السن (صغار السن – متوسطي السن – كبار السن). ولتحقق من صحة هذا الفرض تم اجراء مقارنة بين متوسطات كل مجموعتين من المجموعات الثلاث على كل بعد من أبعاد مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١والمقارنة على الدرجة الكلية للمقياس.

جدول (٥) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي صغار السن (ن= ٤٥) ومتوسطي السن (ن = ٩٠) .

البعد	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
١. الشعور	صغار السن	٤٥	٤١,٢٢	٤,٩٣	٠.٣٢	لا توجد
	متوسطي السن	٩٠	٤١,٦١	٧,٣٨		
٢. المعارف	صغار السن	٤٥	٤٠,٧٣	٣,٧٦	٠,٤٢	لا توجد
	متوسطي السن	٩٠	٤٠,٣٨	٥,٠٤		
٣. السلوك	صغار السن	٤٥	٣٩,١٨	٧,٢٨	٠,١٨	لا توجد
	متوسطي السن	٩٠	٣٩,٣٩	٥,٩٦		
٤. الدرجة الكلية	صغار السن	٤٥	١٢١,١٣	١١,٧٩	٠,٠٩	لا توجد
	متوسطي السن	٩٠	١٢١,٣٨	١٥,٣٢		

(*) كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان الفرد أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية.

وتشير نتائج الجدول (٥) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا، بين مجموعة صغار السن (ن= ٤٥)، ومجموعة متوسطي السن (ن= ٩٠)، على الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، وأيضا لا توجد فروق دالة بين المجموعتين في الدرجة على أي مكون على حدة من مكونات الاتجاه. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية لا يختلف باختلاف متغير السن (صغار السن – متوسطي السن). حيث أظهرت النتائج أن هناك تشابها بين المجموعتين في الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وهذه النتيجة لا تؤيد صحة الفرض الثالث من فروض هذه الدراسة.

جدول (٥) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي صغار السن (ن = ٤٥) وكبار السن (ن = ٤٥) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعية

البعد	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
١. الشعور	١. صغار السن	٤٥	٤١,٢٢	٤,٩٣	٠.٠٥١	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٤١,٢٩	٧,٣٤		
٢. المعارف	١. صغار السن	٤٥	٤٠,٧٣	٣,٧٦	٠,٢٣٣	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٤٠,٩١	٣,٤٨		
٣. السلوك	١. صغار السن	٤٥	٣٩,١٨	٧,٢٨	٠,٢٧٤	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٣٩,٥٨	٦,٥٦		
٤. الدرجة الكلية	١. صغار السن	٤٥	١٢١,١٣	١١,٧٩	٠,٢٣٦	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	١٢١,٧٨	١٣,٩٩		

(*) كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان الفرد أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية.

كما تشير نتائج الجدول (٥) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا، بين مجموعة صغار السن (ن= ٤٥)، ومجموعة كبار السن (ن= ٤٥)، على الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير، وأيضا لا توجد فروق دالة بين المجموعتين في الدرجة على أي مكون على حدة، من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية لا يختلف باختلاف متغير السن (صغار السن – كبار السن). حيث أظهرت النتائج أن هناك تشابها بين المجموعتين في الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وهذه النتيجة لا تؤيد صحة الفرض الثالث .

جدول (٧) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي متوسطي السن (ن = ٩٠) وكبار السن (ن = ٤٥) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعية الفرعية

البعد	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
١. **الشعور**	١. متوسطي السن	٩٠	٤١,٦١	٧,٣٨	٠,٢٤	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٤١,٢٩	٧,٣٤		
٢. **المعارف**	١. متوسطي السن	٩٠	٤٠,٣٨	٥,٠٤	٠,٦٤	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٤٠,٩١	٣,٤٨		
٣. **السلوك**	١. متوسطي السن	٩٠	٣٩,٣٩	٥,٩٦	٠,١٧	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	٣٩,٥٨	٦,٥٦		
٤. **الدرجة الكلية**	١. متوسطي السن	٩٠	١٢١,٣٨	١٥,٣٢	٠,١٥	لا توجد
	٢. كبار السن	٤٥	١٢١,٧٨	١٣,٩٩		

(*) كلما ارتفعت الدرجة على المقياس كلما كان الفرد أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية.

وتشير نتائج الجدول (٧) إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا، بين مجموعة متوسطي السن (ن= ٩٠)، ومجموعة كبار السن (ن= ٤٥)، على الدرجة الكلية لمقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، وأيضا لا توجد فروق دالة بين المجموعتين في الدرجة على أي مكون على حدة، من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية لا يختلف باختلاف متغير السن (متوسطي السن – كبار السن). حيث أظهرت النتائج أن هناك تشابها بين المجموعتين في الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وهذه النتيجة لا تؤيد صحة الفرض الثالث من فروض هذه الدراسة.

نخرج بنتيجة عامة من الجداول (٥ و ٦ و ٧) مؤداها: أن الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، لا يختلف باختلاف متغير السن (صغار السن – متوسطي السن – كبار السن)، وأن هناك تشابها بين المجموعات العمرية الثلاث، في الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية. وتأتي هذه النتيجة غير مؤيدة لصحة الفرض الثالث.

نتائج الفرض الرابع: أن الاتجاهات الاجتماعية لعينة الدراسة نحو البناء على الأراضي الزراعية، تختلف باختلاف متغير مستوى التعليم (أدنى – متوسط – أعلى). ولتحقق من صحة هذا الفرض، قامت الباحثة بإجراء مقارنة بين متوسطات كل مجموعتين من المجموعات الثلاث على كل بعد من أبعاد مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والمقارنة

أيضا على الدرجة الكلية للمقياس، والجداول (٨ ، ٩ ، ١٠) توضح هذه النتائج.

البعد	مجموعة المستوى التعليمي	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة	الأكثرمعارضة للبناء على الأراضي الزراعية
١. الشعور	١. الأقل	٥٩	٣٩,٦٩	٧,٣٥	٠,٨٩	لا توجد	--
	٢. المتوسط	٥٠	٤٠,٨٨	٦,٤٥			
٢. المعارف	١. الأقل	٥٩	٤٠,٩٢	٣,٧٣	٣,٢١	٠,٠٥	التعليم المتوسط
	٢. المتوسط	٥٠	٣٨,٤٤	٤,٣١			
٣. السلوك	١. الأقل	٥٩	٣٨,١٥	٦,١٦	٠,٤٩	لا توجد	--
	٢. المتوسط	٥٠	٣٧,٦٠	٥,٤٠			
٤. الدرجة الكلية	١. الأقل	٥٩	١١٨,٧٦	١٣,٣٨	٠,٧٥	لا توجد	--
	٢. المتوسط	٥٠	١١٦,٩٢	١٢,١٣			

جدول (٧) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي المستوى التعليمي الأقل (الإعدادية فأقل) (ن = ٥٩) والمستوى التعليمي المتوسط (الثانوية وما يعادلها) (ن = ٥٠) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعدثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعية وتشير نتائج الجدول (٨) إلى:

- حصلت مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠) على على المكون الثاني (وهو مكون المعارف والمعلومات) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية،، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط المجموعة الأقل تعليما (ن= ٥٩)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٢١) ولها دلالة عند

مستوى (٠,٠٥). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم المتوسط لديها معا معلومات معارضة للبناء على

الأراضي الزراعية ، وذلك بمقارنتها بمجموعة التعليم الأقل (الحاصلين على الإعدادية وما دون ذلك).

٢. لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسط مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠) ومتوسط مجموعة التعليم الأقل (ن= ٥٩)، على كل من:

(١) المكون الأول (الشعور) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، حيث بلغت قيمة "ت" (٠,٨٩) وليس لها دلالة إحصائية.

(٢) المكون الثالث (السلوك) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، بين مجموعتي التعليم المتوسط والتعليم الأقل من المتوسط؛ حيث بلغت قيمة "ت" (٠,٤٩) وليس لها دلالة إحصائية.

(٣) الدرجة الكلية على مقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية؛ حيث بلغت قيمة "ت" (٠,٧٥) وليس لها دلالة إحصائية.

وتشير هذه النتائج بشكل عام، إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية لا يختلف باختلاف متغير المستوى التعليمي (التعليم الأدنى – التعليم المتوسط)، حيث أظهرت النتائج أن ذوي التعليم المتوسط لديهم اتجاه اجتماعي مشابه لاتجاه ذوي التعليم الأقل من المتوسط (الإعدادية فأقل)، فيما يتعلق بالاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية.

جدول (٩) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي المستوى التعليمي المتوسط (الثانوية وما يعادلها) (ن = ٥٠) والمستوى التعليمي الأعلى

(الجامعي) (ن = ٧١) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعية وتشير نتائج جدول (٩) إلى:

١ حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على المكون الأول (وهو مكون الشعور) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٢,٠٥) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٥). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الأعلى (الجامعي) لديها مشاعر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، وذلك بمقارنتها بمجموعة التعليم المتوسط (الحاصلين على الثانوية وما يعادلها).

٢- حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على المكون الثاني (وهو مكون المعارف والمعلومات) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٤,٢٤) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الأعلى (الجامعي) لديها معارف ومعلومات أكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، وذلك بمقارنتها بمجموعة التعليم المتوسط (الحاصلين على الثانوية وما يعادلها).

٣-حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على المكون الثالث (وهو مكون السلوك) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٥٥) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير

هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الأعلى (الجامعي)، لديها سلوكيات معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، أكثر من مجموعة التعليم المتوسط.

٤ –حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على درجة كلية على مقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم المتوسط (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٩٥) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة بشكل عام، إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية يختلف باختلاف متغير المستوى التعليمي (التعليم الأعلى – التعليم المتوسط)، حيث أظهرت النتائج أن ذوي التعليم الأعلى (الجامعي)، لديهم اتجاه اجتماعي معارض للبناء على الأراضي الزراعية، أكثر من ذوي التعليم المتوسط (الثانوية وما يعادلها). وهذه النتيجة مؤيدة لصحة الفرض الرابع .

جدول (١٠) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات مجموعتي المستوى التعليمي الأقل (الإعدادية فأقل) (ن = ٥٩) والمستوى التعليمي الأعلى (الجامعي) (ن = ٧١) على مقياس الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومكوناته الفرعية، وتشير نتائج الجدول (١٠) إلى:

البعد	مجموعة المستوى التعليمي	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة	الأكثر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية مجموعة
الشعور	١. الأقل	٥٩	٣٩,٦٩	٧,٣٥	٣,٠١	٠,٠١	التعليم الأعلى
	٢. الأعلى	٧١	٤٣,٣١	٦,١٧			
المعارف	١. الأقل	٥٩	٤٠,٩٢	٣,٧٣	١,٣٠	لا توجد	--
	٢. الأعلى	٧١	٤١,٧٩	٤,٤١			
السلوك	١. الأقل	٥٩	٣٨,١٥	٦,١٦	٣,٠٨	٠,٠١	التعليم الأعلى
	٢. الأعلى	٧١	٤١,٦٤	٦,٦٥			
الدرجة الكلية	١. الأقل	٥٩	١١٨,٧٦	١٣,٣٨	٣,٢٦	٠,٠٠١	التعليم الأعلى
	٢. الأعلى	٧١	١٢٦,٧٤	١٤,٣٣			

١-حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على المكون الأول (وهو مكون الشعور) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم الأقل (الإعدادية فأقل) (ن= ٥٩)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٠١) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الأعلى (الجامعي) لديها مشاعر معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، وذلك بمقارنتها بمجموعة التعليم الأقل.

٢-لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسط مجموعة التعليم الأعلى (ن=٧١)، ومتوسط مجموعة التعليم الأقل من الحاصلين على الإعدادية فأقل (ن= ٥٩)، على المكون الثاني (وهو مكون المعارف والمعلومات) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، وبلغت قيمة "ت" (١,٣٠) وليس لها دلالة إحصائية. وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الجامعي لديها

معارف ومعلومات تتعلق بالاتجاه نحو البناء مشابهة للمعارف التي تتمسك بها مجموعة التعليم الأقل .

٣- حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على المكون الثالث (وهو مكون السلوك) من مكونات الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم الأقل (الحاصلين على الإعداية فأقل) (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٠٨) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠١). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة التعليم الأعلى (الجامعي)، لديها سلوكيات معارضة للبناء على الأراضي الزراعية، أكثر من مجموعة التعليم الأقل

٤ حصلت مجموعة التعليم الأعلى (ن= ٧١) على درجة كليةعلى مقياس الاتجاه الاجتماعي نحو البناء على الأراضي الزراعية، على متوسط أعلى وبشكل دال إحصائيا، من متوسط مجموعة التعليم الأقل (الحاصلين على الإعداية فأقل) (ن= ٥٠)، وبلغت قيمة "ت" (٣,٢٦) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). وتشير هذه النتيجة بشكل عام، إلى أن الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية يختلف باختلاف متغير المستوى التعليمي (الجامعي- الإعدادي فأقل)، حيث أظهرت النتائج أن ذوي التعليم الأعلى (الجامعي)، لديهم اتجاه اجتماعي معارض للبناء على الأراضي الزراعية، أكثر من ذوي التعليم الأدنى (الإعدادية فأقل) وهذه النتيجة مؤيدة لصحة الفرض الرابع .

التوصيـــات

وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات للحد من الخطر الداهم الذي يهدد المستقبل الاقتصادي والحضاري ..الخ في مصر نتيجة اتجاة السكان للبناء على الاراضي الزراعية:

- تطبيق القوانين ذات الصلة بهذه المشكلة، بحيث تخلو من إجراءات التصالح مع هذه الجريمة فيما بعد ، ولا يعطي حقا للتصريح بالبناء وان يؤول هذا التصريح عن هيئة وطنية من أجل مصلحة عليا تتفوق علي الحكم بإعدام مساحة من ارض منزرعة لا يمكن تعويضها.
- تشكيل كيان من جهاز الشرطة (شرطة حماية الأراضي الزراعية) يختص بالحفاظ علي الاراضي الزراعية وضبط الافعال المخالفة وتنفيذ الاحكام والقانون.
- تحويل حقوق التصرف والاستغلال للأرض الزراعية لأشخاص اعتبارية كالتعاونيات الزراعية الانتاجية لا يمكن تداولها الا كوحدة واحدة وغير قابلة للانقسام.
- إعادة تخطيط وتقسيم الخريطة الإدارية للمحافظات تعميق دور الجمعيات الأهلية.
- ضرورة وضع كردونات للقرى وحصر الأراضي الفضاء داخلها وإعادة تخطيطها، وكذلك الإسراع بعملية التنمية العمرانية الرأسية
- ان تهتم السلطات المحلية برصد ظاهرة الزحف العمراني، وكيفية واحتمالية تحركها في السنوات المقبلة، وذلك للتخطيط المستقبلي للحد من تآكل الأراضي الزراعية

- وضع سياسات تتعلق بإدارة واستخدام الأراضي داخل المدن وما حولها وتأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن.
- إنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل المدينة تتولى الضبط والسيطرة على التنظيم وامتداد العمران.
- الحد من الامتداد الأفقي للعمران على حساب الأراضي الزراعية عن طريق التوسع بالامتداد العمودي للمباني السكنية.

المراجع

١. ابن خلدون : المقدمة ، ط٤، دار العلم ، بيروت ، ١٩٨١.

٢. أحمد أبو زيد: المدخل إلى البنائية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة١٩٩٥.

٣. ـــــــــ :" المجتمعات الصحراوية في مصر – البحث الاول – شمال سيناء – دراسة اثنوجرافية للنظم والانساق الاجتماعية ، من منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٤. ـــــــــ:" أنساق العائلة والقرابة" في مؤتمر الإنسان والمجتمع والثقافة في شمال سيناء " المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١.

٥. ـــــــــ" البناء الإجتماعي – مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الأول : " المفهومات " الهيئة القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٦. أسعد سليم شطارة ، الأنظمة الاجتماعية تصور لعالم أفضل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،١٩٩٥ .

٧. الخولي سالم إبراهيم الخولي ، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف، سلسلة الأرض والفلاح ، العدد رقم (٧٠) أستاذ علم الاجتماع الريفي – كلية الزراعة – جامعة الأزهر القاهرة فى يوليو٢٠١٣.

٨. جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان – الجزء الثالث – عالم المعرفة ، القاهرة ،١٩٨٦.

٩. جورج ريترز ، رواد علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وأخرون ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية2006 .

١٠. جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ،٢٠٠٠ .

١١. حامد تيسير ، الزحف العمراني على الاراضي الزراعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٢. حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، ط٥. القاهرة: عالم الكتب ،١٩٩٢.

١٣. خالد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز السالم ، الضبط الإجتماعي والتماسك الأسري مكتبة القانون والاقتصاد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

١٤. سامية جابر، علم الإنسان – مدخل إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، دار العلوم العربية، بيروت .

١٥. سلوى سليم ، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبه، القاهرة ، ١٩٩٥.

١٦. عدلي السمري ، الاتجاهات السوسيولوجية الحديثة في دراسة المشكلات الاجتماعية.

١٧. على عبد المنعم مراد ، القانون العرفي عند قبائل أوباري بليبيا ، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٦.

١٨. فتحي محمد مصيلحي ، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى عام"٤١١"طبع بدار المدينة المنورة ، ١٩٨٨ .

١٩. فرج عبد القادر طه: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. القاهرة" مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠٠٩.

٢٠. فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ،١٩٨٠

٢١. لايف مانجر " النوبة من الجبال والسهول " دراسة في القانون العرفي لمنطقة النوبة"، ترجمة مصطفى الجمال ، مركز البحوث العربية ،القاهرة ، ١٩٩٨.

٢٢. محمد شحات الخطيب وأخرون " أصول التربية الاسلامية ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٥.

٢٣. محمد عبده محجوب ،الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية ، " دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٧٣.

٢٤. محمد عبد الفتاح القصاص (١٩٩٩) التصحر وتدهور الاراضي في المناطق الجافة (عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت

٢٥. محمود أبو زيد ، الشائعات والضبط الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٩٨

٢٦. مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، ط٣. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٩٠.

٢٧. مصطفى محمد حسنين : الضبط الاجتماعي في الاسلام ، أضواء الشريعة ، ع٥ ، كلية الشريعة ، الرياض ، ١٣٩٤ .

٢٨. نبيل السمالوطي ، الدين والبناء ، ج٢ ، دار الشروق ، جدة، ١٩٨١.

(29) D. Eston, Political Anthropology, in B Siegel, Biennial Review of Anthropology, Stand Ford, U.S.A, 1979.

(30) Sklaire ,Leslie "The sociology of the global system" In :Lechner, Frank and Boli, John, (eds.) The glo